

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٢٩

الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنييو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/735)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/741)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/735)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/741)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وباسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد مارتن كوبلر، وهو يقدّم اليوم آخر إحاطة إعلامية له أمام المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نقدر تقديرا عميقا قيادته للبعثة ونتمنى له بصدق كل النجاح في مساعيه المقبلة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/735، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والوثيقة S/2015/741، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن أحر تمانيّ لإسبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. إن ولايتي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية توشك على الانتهاء. ولذلك، يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام (S/2015/741) للمرة الأخيرة وأن أحيط المجلس علما بآخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن أقدم نظرة عامة عما حققناه وما لا يزال يتعين القيام به.

واليوم، أود أن أتناول ثلاث مسائل محددة هي: الوضع الداخلي والعملية الانتخابية، والحالة الأمنية في الشرق، والحوار الاستراتيجي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي ختام ما يزيد على العامين من وجودي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنني أغادرها وأنا أشعر بالارتياح والاعتزاز، وإنما أيضا مع الإحساس بأن الولاية المنوطة بنا لم تتحقق بعد. ولا يمكنني القول على وجه اليقين ما إذا كان التقدم المحرز سيكون مستداما أو أن شبح العنف يمكن أن يتفجر من جديد ويعكس مسار ما تم إنجازه حتى الآن.

إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتأثر بصورة متزايدة بالعملية الانتخابية. فالتوترات السياسية

تتصاعد قبل انتخابات عام ٢٠١٦، وسيؤثر ذلك على الحالة الأمنية والحوار الاستراتيجي، وفي نهاية المطاف، على الوفاء بولايتنا. إن إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي موعدها المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى العالم مفادها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي دولة تحترم دستورها، وأنها حريصة على انتقال السلطة بصورة سلمية، كما أنها ستوطد السلام.

ومع ذلك، فإنني أشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعملية الانتخابية، ولا سيما الانتهاكات المتعلقة بحرية التجمع السلمي. وسيؤدي تقليص فضاء العمل السياسي قبل الانتخابات إلى تقويض مصداقية العملية الانتخابية. وأنني أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أن تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وأناشد السلطات بأن تعالج المسائل المفتوحة المتعلقة بتسلسل الجدول الزمني للانتخابات بشكل حاسم وعلى الفور، مع احترام المهل الدستورية؛ وميزانية الانتخابات؛ وتحديث سجلات الناخبين لتشمل الأفراد المؤهلين الذين بلغوا الـ ١٨ سنة من العمر منذ انتخابات عام ٢٠١١. ولا ينبغي القيام بأي شيء يؤدي إلى عرقلة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الوقت المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على النحو المتوخى في الدستور. وستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بدورها المتعلق ببذل المساعي الحميدة دعما لشعب الكونغو والأطراف السياسية كافة.

تستحق حالة حقوق الإنسان اهتمامنا أيضا. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أعرب مجلس حقوق الإنسان في جنيف عن قلقه بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ حيث حصلت أكثر من ٢ ٢٠٠ حالة من حالات انتهاك لحقوق الإنسان هذا العام حتى الآن، وتضرر منها ٥ ٤٠٠ ضحية. ونصف هذه الانتهاكات ارتكبها موظفون حكوميون. ورغم النداءات المتكررة، لم يحرز سوى تقدم محدود في تقديم كبار الجناة إلى العدالة.

أنتقل الآن إلى الحالة في شرق البلد. وعندما وصلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت غوما لا تزال تتعافى في أعقاب استيلاء حركة ٢٣ مارس عليها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، سافرت مع أحد الخطوط الجوية العالمية التجارية إلى مطار غوما المجدد حديثا. وعودة المستثمرين البطيئة هي إشارة أكيدة على تحسن الاستقرار والأمن في المدينة. وفي بعض واحات الاستقرار في الشرق، أثبتت الدولة قدرتها على تعزيز وجود الجيش والشرطة، بينما يجري إنشاء نظام للعدالة وتقديم الخدمات الأساسية. وفي بعض الأجزاء من شرق الكونغو، يعود النازحون تدريجيا إلى ديارهم. ومع ذلك، لا يزال السكان حذرين إزاء السلام الهش الذي لا يزال يتعين توطيده. ولذلك، فإن العديد من الكونغوليين يواصلون دعوة البعثة لحمايتهم.

ومن دواعي فخري أن أداء القوة قد تحسن في السنوات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها قائد القوة ونائبه. وأصبحت الدوريات الراجلة والليلية الآن أنشطة روتينية لعمل القوة. وعلى الرغم من أنه من الصعب إجراء تقدير كمي للإجراءات الوقائية، ما من شك لدي في أن وجودنا، وآليات الإنذار المبكر لدينا تحمي بصورة منتظمة أكثر السكان ضعفا.

وفي العامين الماضيين، هزمت حركة ٢٣ مارس عسكريا، ولكن النجاح العسكري وحده غير مستدام. ولايزال المقاتلون السابقون في حركة ٢٣ مارس مقيمين في معسكراتهم في رواندا وأوغندا. ولم تنجح حتى الآن جميع الجهود الرامية إلى

إعادة الإدماج على أساس إعلان نيروبي. وهذه قنبلة موقوتة لا بد من الإسراع بنزع فتيلها. وتم إضعاف تحالف القوى الديمقراطية بينما تقلصت رقعة أنشطته. في الشهر الماضي، قمت بزيارة إلى كامانغو، وهي مدينة غير بعيدة عن الحدود الأوغندية. وعانت المدينة لسنوات من إرهاب تحالف القوى الديمقراطية. وفرّ ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ شخص، أي ٩٠ في المائة من السكان، خوفا على حياتهم في عام ٢٠١٣، وتحولت كامانغو إلى مدينة أشباح.

ومع ذلك، فإن بسالة قتال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أسفرا عن العودة التدريجية لـ ٨٠ ٠٠٠ لاجئ منذ أوائل عام ٢٠١٤. وقد رأيت وسط المدينة النشط بسوق مزدهر ونشاط اقتصادي نابض بالحياة. وتتمثل الرسالة المتسقة والوحيدة التي سمعتها مرارا وتكرارا خلال زياراتي في أن وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لا يزال هاما للغاية.

لكن هذا لا يكفي في نهاية المطاف. فالدولة هي التي يطلب منها توفير الوظائف الأمنية والإدارية والقضائية. ولا تزال قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الشرطة محدودة في الإقليم بسبب الافتقار إلى الموارد والأفراد. في الواقع، نحن نتطلع إلى رؤية القوات الكونغولية تتولى منا المزيد والمزيد من هذه المسؤوليات الحاسمة، وسنظل موجودين لدعم هذا النقل التدريجي، حتى لو أنه مؤقتا.

مع ذلك، وبالاتجاه أكثر نحو الغرب في منطقة بِني، لا يزال السكان يعانون من آلام النزاعات المسلحة. إن بلوغ عدد ضحايا الإرهاب في عام واحد فحسب ٤٤٠ شخصا ينقل لنا رسالة واضحة. تحالف القوى الديمقراطية أبعد ما يكون عن الهزيمة. ينبغي أن اعترف بأنه كان ينبغي لنا أن نفعل ما هو أفضل. ووجود ضحية واحدة هو أكثر مما ينبغي. ولكن، من خلال الدوريات العاملة واتخاذ الإجراءات الاستباقية، عملنا على الحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء.

إن وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يزال أحد أهم العوائق أمام تحقيق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُعيد ما يناهز الـ ١٢ ٠٠٠ من المحاربين السابقين في هذه القوات إلى وطنهم طيلة السنوات الـ ١٢ الماضية، ولكن الشوط الأخير هو دائما الأصعب. وأنا أرحب بالإدانة الجنائية وأحكام السجن لمدد طويلة، التي صدرت مؤخرا من محكمة ألمانية ضد اثنين من قادة هذه القوات. وقد سرني بشكل خاص ما قامت به هذه المحكمة باعتبار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منظمة إرهابية. وما من شك في هذا؛ ولا يزال ١ ١٠٠ عنصر من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يواصلون القيام بالعديد من أعمال القتل والاغتصاب والتشويه والمعاملة القاسية، من بين جرائم أخرى. وهم يقومون باضطهاد سكان شرق الكونغو منذ سنوات. ويجب علينا وضع حد لهذه الحملة من الإرهاب. ونرحب بالإعلان المشترك من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر بأنهما ستتعاونان في القضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ولا يزال تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق الكونغو أهم الأهداف السياسية/العسكرية.

وليس هناك حل فعال لمعالجة الحالة الأمنية إلا بالقيام بعمليات عسكرية مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.7484)، قمت بحث الرئيس كابيلا على إعطاء الضوء الأخضر للعمليات المشتركة. ولسوء الحظ، لم يُعط الضوء الأخضر بعد. وأدعو مرة أخرى الرئيس إلى إصدار التعليمات إلى القوات المسلحة باستئناف التعاون الذي أسفر عن الكثير من النتائج الإيجابية في الماضي. ولا يمكن ضمان السلام المستدام إلا متحدين. ولا يمكننا أن نكفل النساء والرجال سيذهبون إلى حقولهم إلا إذا كنا متحدين. ولا يمكننا أن نكفل ذهاب الأطفال إلى المدرسة إلا إذا كنا متحدين.

ولا بد من سحب البعثة على نحو تدريجي والخروج من الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التزام الأمم المتحدة تجاه شعب الكونغو الديمقراطية لا يزال ثابتا، إذ إن استراتيجية خروج البعثة تتوقف على استمرار إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. لا يمكننا، بل يجب ألا نسرع بالخروج. ويمثل الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والحكومة منتدى تم إنشاؤه على وجد التحديد للمناقشة والاتفاق بصورة مشتركة على التخفيض التدريجي للبعثة في سياق استراتيجية للخروج يتفق عليها الطرفان. وللأسف، فقد كشف التقييم المشترك الذي جرى مؤخرا عن أن الحالة الأمنية لم تتحسن بل تدهورت في ٢١ من أصل ٢٨ إقليما تضررت من النزاعات المسلحة.

واستنادا إلى القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، اقترحت على الحكومة الكونغولية عملية ذات مراحل ثلاث تطلق استراتيجية خروج بعثة منظمة الأمم المتحدة. إن تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الانسحاب التدريجي، دون النيل من المكاسب التي تحققت بالفعل، سيتطلب المزيد من المناقشات المنظمة بين الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

أحاط الأمين العام علما بموقف الحكومة في سياق الحوار الاستراتيجي وأشار إلى استعداده للنظر مجددا في الإنجازات التي عرضتها الحكومة.

أشكر الحكومة الكونغولية على دعمها وإيمانها ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني لعلى ثقة من أننا سنحل المشاكل المتبقية بروح بناءة.

إن وزن الأمم المتحدة يكمن جزئيا في القيم التي تتمسك بها وتدافع عنها يوميا. وحالات الاستغلال والاعتداء الجنسي لا تلطخ سمعتنا فحسب، بل تزيد من معاناة وأعباء أكثر السكان ضعفا والعبء. وتنزع تلك الثقة الأساسية التي وضعتها الشعوب فينا. ولقد اضطلعت، تأكيدا لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقا، إلى جانب قائد القوة ومفوض الشرطة بتوعية آلاف من حفظة السلام المدنيين والعسكريين خلال الأسابيع الأخيرة. وإذ نمضي قدما، ينبغي ترسيخ المنع والمساءلة في منهاج عملنا.

ويتعين تنشيط تنفيذ اتفاق أديس أبابا. والإصلاحات الرئيسية في قطاع الأمن والشرطة والعدالة والإصلاحيات ضرورية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فانعدام الحكم الرشيد وغياب سلطة الدولة من بين الأسباب الجذرية للنزاع.

وأثني على زميلي المبعوث الخاص السيد سعيد جينيت لعمله، وعلى نحو خاص، أتمنى لمؤتمر استثمارات القطاع الخاص أوائل العام المقبل المزيد من النجاح. وبغية تعزيز الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الكونغولية، يجب بذل الجهود لكفالة استمرار الاستقرار والأمن وسيادة القانون. وكانت مشاركة فريق المبعوثين الخاصين حيوية الأهمية طوال فترة عملي. وأود أن أشكر جميع زملائي على دعمهم الثابت.

وختاما، وبما أنها آخر جلسة لي، أود أن أذكر موضوعا هاما خارج نطاق ولاية البعثة. وهو قلقي العميق إزاء تدهور البيئة وإزالة الأحراج في الغابة المطيرة الكونغولية. إن الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نعمة. ولا بد من الحفاظ على التراث الطبيعي الفريد في البلد للأجيال المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أفريقيا وفي العالم.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الثابت وعلى إيلاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الاهتمام الذي تستحقه حقا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للزملاء في المقر، وخاصة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس وفريقه على الدعم المتواصل والتوجيه القيم في الأوقات العصيبة. وللممثلة الخاصة الأمين العام السيدة ليلى

زروقي على التزامها وجهودها الدؤوبة في إنقاذ الأطفال من أيدي الجماعات المسلحة الوحشية، والممثلة الخاصة السيدة زينب بانغورا على مشاركتها ودعمها للبعثة في وقف آفة العنف الجنسي وتخفيف آلام الآلاف من النساء والفتيات الضحايا في الكونغو.

وأود أيضا أن أشكر جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين الزملاء في البعثة، والزملاء في فريق الأمم المتحدة القطري على العمل على الوفاء بوعدنا لشعب الكونغو. وكانت صداقة الفريق من بين أكثر تجارب حياتي المهنية ثراء.

(تكلم بالفرنسية)

لقد سافرت خلال العامين الماضيين في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حاولت بهمة الاستماع إلى جميع قطاعات المجتمع الكونغولي لفهم حقيقة توقعات الشعب والاستجابة لها. والتقيت مع ممثلي المنظمات النسائية والشبابية وسكان القرى في الأسواق والجنود الأطفال سابقا والعديد من الآخرين الذين غيرت الحرب حياتهم إلى الأبد. إنهم تذكرة يومية بالآلاف الذين يعولون علينا. ويقع علينا واجب ومسؤولية لكفالة أن تمسي جمهورية الكونغو الديمقراطية آمنة ومستقرة، وألا يضيع التقدم الذي أحرز حتى الآن.

وأود هنا أن أنوه بمثابرة وصمود الكونغوليين الذين شهدوا أهوال الحرب، والنساء اللائي عانين من ويلات العنف، والأطفال الذين فقدوا براءتهم على أيدي المقاتلين الوحشيين. إنهم السبب وراء ثبات البعثة ودعوتها إلى احترام حقوق الإنسان. إنهم السبب الذي ندعو من أجله إلى التخفيض التدريجي لقوام البعثة وليس التخفيض المتسرع. إنهم السبب في عمل أفراد الشرطة والمدنيين والعسكريين دون كلل سعيا إلى تحقيق السلام. وأود أن أشكر شكرا حارا الشعب الكونغولي على حسن الضيافة التي أبداها لنا كضيوف في بلده. وأنا معجب كثيرا بقوته وتطلعاته العميقة في إحلال السلام وإحراز التقدم.

لقد غرسنا بالفعل بذور الكونغو الذي ينعم بالاستقرار والأمن والقدرة على الصمود. وسأتابع رحلته عن بعد وكلي أمل في رؤيته ينعم بالرخاء والازدهار في السنوات المقبلة. لقد شرفت بالعمل في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/735). لقد انتهى زميلي مارتن كوبلر للتو من مخاطبة المجلس. وبهذه المناسبة، إذ يوشك على مغادرة منصبه بصفته الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لما قدمه من إسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. كما أعرب عن امتناني للدعم الذي قدمه في الاضطلاع بمهمتي ودعمه للبعثة.

ومنذ التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في آذار/مارس (S/2015/173)، أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق الإطاري، ولكنه ما زال يعج بالتحديات التي أعاقت جهودنا في تحقيق الأهداف التي نص عليها. يظل استمرار وجود الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعمال العنف المرتكبة ضد السكان من بين أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وهذه القوات الهدامة ترسخ التوتر وتهيئ مناخا من عدم الثقة في المنطقة. ومما لا شك فيه أنه بالنسبة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا بد من تحييد تلك الجماعات في إطار الجهود الرامية إلى توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وكفالة سلامة وأمن مواطنيها وممتلكاتهم. كما أن تحييدهم ضرورة إقليمية لتحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية، للقضاء على مصادر الشكوك والريبة ولتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتعاون والتنمية والتكامل الإقليمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد مرة أخرى بالعمليات التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أن هذه العمليات قد تستفيد من تعزيزها بالدعم الكامل للبعثة وقوة لواء التدخل، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأغتنم هذه الفرصة، كما فعلت آليه الإشراف الإقليمية خلال اجتماعها المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك، لأدعو إلى استئناف العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ضد جميع الجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

إن العمليات العسكرية الحاسمة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يجب أن تقترن أيضا بالجهود الحثيثة للتعجيل بإعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في معسكرات المرور العابر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الزيارة التي قمت بها في تموز/يوليه لمعسكر باهوما للمرور العابر في كيسانغاني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شجعت المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم على قبول إعادتهم إلى رواندا، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية. وقمت أيضا بزيارة مركز موتوبو للتسريح وإعادة الإدماج في رواندا حيث تمكنت من رؤية أن المكان معد لاستيعاب المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم.

إن مسألة الإعادة إلى الوطن تتعلق أيضا بالمقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس، والذين لا يزال عدة مئات منهم في أوغندا ورواندا. ويشجع مكتبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشاركان في المبادرات العديدة التي يقودها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرامية إلى تسهيل إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس وتنفيذ أحكام إعلاني نيروبي، وذلك بالتعاون مع أوغندا ورواندا. إلا أن النجاح لم يحالف تلك المبادرات لأن القادة السابقين للحركة يواصلون إبداء قلقهم بشأن الأمن ومسائل سياسية أخرى بغية معارضة العودة إلى الوطن. ومن الضروري إعادة المقاتلين السابقين في الحركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ جميع أحكام الإعلانين بحسن نية. ومن جهتي، سأواصل، بالتعاون مع المؤتمر والبعثة وبالتنسيق مع مجموعة المبعوثين الخاصين، دعم الجهود المبذولة حاليا لإكمال العملية وتشجيع اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة كل القوى السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أثني على الاجتماع الذي جرى بين وزيري الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول /سبتمبر، والذي اتفقا بناء عليه على استنباط أساليب عملية للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتسريع عودة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الموجودين في معسكرات في رواندا، والمقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية، المتجمعين في معسكرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه خطوة هامة إلى الأمام في إطار العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وينبغي أن نشجع الدول في المنطقة على بدء اتصالات مباشرة ومناقشة شواغل كل منها من أجل الحد من مسببات الشك والتوتر وبناء الثقة المتبادلة بشكل تدريجي.

ومن هذا المنطلق، أرحب باعتقال جميل موكولو في تنزانيا خلال شهر نيسان/أبريل وتسليمه لاحقا إلى أوغندا. وأرحب أيضا بإدانة قائدي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إينياس موروانشياكا، وستراتون موسوني، في ألمانيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر بعد إجراءات قضائية استغرقت أربع سنوات، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع دول المنطقة على ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب وتعزيز تعاونها القضائي في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وفقا للبروتوكولات ذات الصلة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي ندعم تنفيذها.

ويتعلق التحدي الرئيسي الآخر في المنطقة الانتخابية ومخاطر التوتر والأزمات السياسية التي يمكن أن تنجم عنها. ولا نزال نتعامل مع مشكلة الانتخابات المثيرة للجدل في بوروندي، والتي واكبتها اضطرابات خطيرة شهدت ارتكاب أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان. ونشجع جميع الأطراف المعنية على الانخراط في حوار شامل للجميع بوساطة جماعة شرق أفريقيا، والذي تلتزم الأمم المتحدة تماما بدعمه، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. وعلى غرار العديد من شركائنا الحريصين على الحفاظ على استقرار البلد والإنجازات الديمقراطية، فإننا ندعو إلى استئناف هذا الحوار الشامل في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا مخلصين في إمكانية تسوية الوضع في بوروندي في أقرب وقت ممكن، وأن يتوقف تأثيرها على العلاقات بين دول المنطقة.

وبالنظر إلى حقيقة أن العديد من دول المنطقة تستعد لإجراء انتخابات رئاسية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، فإن الآن هو الوقت المناسب لحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس، والتأكيد على احترام الوثائق الدستورية، وضمان استخدامها للأدوات القانونية والحوار الشامل للجميع لتسوية جميع المسائل المتعلقة بالانتخابات في المنطقة. ونحثها على بذل كل جهد ممكن لتعزيز مكاسبها الديمقراطية والحفاظ على الاستقرار في بلدانها والمنطقة، التي تطمح شعوبها بشكل مشروع إلى إحلال السلام وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وواصلنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إيلاء اهتمام كبير للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والذي لا يزال يشكل أحد عوامل الصراعات الإقليمية. ويعمل مكتبي أيضا مع المؤسسات الأخرى لتشجيع اتباع نهج إقليمي متكامل، من شأنه أن يمكننا من تحسين إدارة تدفق اللاجئين والمشردين، والتوصل إلى حلول مستدامة للأزمات الإنسانية.

ولأن مكتبي يدرك الدور الرئيسي الذي سيتعين على النساء القيام به لتحقيق التحول في المنطقة وتعزيز أهداف الإطار، فإنه يواصل دعم المشاريع الإنمائية المصممة لفائدة النساء في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وتدخل تلك الجهود أيضا في إطار منبر المرأة الذي أسسناه ليعمل ضمن الآلية المؤسسية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنتدى المرأة. ويدعم مكتبي أيضا مبادرات المؤتمر فيما يخص الشباب والمجتمع المدني ويضمن أن تشمل تلك العمليات إسهام تلك الفئات في تنفيذ أهداف الإطار ومتابعته.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإننا نستعد لعقد مؤتمر حول استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، والذي من المقرر عقده في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في كينشاسا. وقد أوكلت هذه المهمة المثيرة للاهتمام والتي تتطلب جهدا ووقتا إلى مكتبنا وأمانة المؤتمر الدولي المعني

بالمنطقة، جنبا إلى جنب مع البلد المضيف. وحصلنا على دعم المؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وممثلين عن القطاع الخاص، لمساعدتنا في تهيئة الظروف المناسبة للمؤتمر.

وأخيرا، وفيما يتعلق بعملية تنفيذ الإطار، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، فقد اقترحنا خطة لإصلاح آلية الحوكمة المنصوص عليها في الاتفاق، والمتمثلة في آلية الإشراف الإقليمية ولجنة الدعم التقني التابعة لها، والتي تهدف إلى تعزيز ملكية الدول الموقعة. وجرى النظر في المقترحات واعتمادها خلال المعتكف الوزاري الذي عقد في نيروبي في ١٠ تموز/يوليه، وتمت بعد ذلك المصادقة عليها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته آلية الإشراف الإقليمية هنا في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه منذ التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في شباط/فبراير ٢٠١٣، لا يمكن أن يكون ثمة أي شك في إسهام الاتفاق بشكل كبير في تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القضاء على حركة ٢٣ مارس بفضل العملية المشتركة التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع للبعثة. ويبدو، مع ذلك، أن الزخم الناجم عن الأثر المشترك للإطار وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) يتلاشى. ويشكل عدم إحراز تقدم في تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتنفيذ إعلاني نيروبي، على الأرجح، أحد الأسباب التي أدت إلى تراجع الاهتمام بعملية الإطار. وربما تكون التحديات المتعلقة بالعمليات الانتخابية في عدة بلدان في المنطقة قد ساعدت أيضا على صرف الانتباه عن عملية إطار السلام والأمن والتعاون.

وللمقترحات المتعلقة بإصلاح وإعادة تنشيط هياكل حوكمة الإطار، التي أقرتها مؤخرا آلية الإشراف الإقليمية، القدرة على تجديد الاهتمام بهذه العملية. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين الاضطلاع الكامل بأدوارهم المختلفة، وأحث البلدان الموقعة على إظهار المزيد من الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها. وسأتواصل في الأسابيع والأشهر المقبلة مع البلدان الموقعة والضامنة للإطار لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الزخم اللازم لتنفيذ هذا الصك الذي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن والتعاون في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في المجلس، أود في البداية، سيدي، أن أقوم بواجب يسعدني الاضطلاع به، ألا وهو، تهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أكرر الثناء بالإجماع على الرئاسة الروسية للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أتوجه بخالص الشكر للأمين العام بان كي - مون على التزامه بالدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها، وكذلك على الجهود الدؤوبة التي لا يزال يقودها من أجل استعادة السلام في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتيح هذه الجلسة فرصة لي لتوجيه التحية للسيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وأنا ممتن لهما على عرضهما لتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/741)، والتقرير المتعلق بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/535) وأود أيضاً التنويه بالطابع الهام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما للتو.

وأود أن أقتصر في كلامي على عرض موجز لوجهات نظر حكومة بلدي بشأن عدد معيّن من المسائل التي أثيرت في التقريرين المعروضين علينا.

فيما يتعلق بحماية الطفل، ولا سيما مسألة الجنود الأطفال، تشير حكومة بلدي إلى أنه تم رسمياً ومنذ عام ٢٠٠١ حظر تجنيد الأطفال في بلدي. وبالفعل، اتخذت الحكومة تدابير صارمة للقضاء على الظاهرة، أولاً بإجراء تعداد بيومتري في صفوف الجيش، وبعد ذلك عن طريق سَّن قانون وتدابير تنظيمية أخرى في مجال حماية الطفل والإنفاذ الصارم لها.

وحتى تاريخه، لم يعد هناك أطفال في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد استدلال الحكومة على ٤٦٠٠٠ من الجنود الأطفال وإعادتهم إلى الحياة المدنية، كما تشهد على ذلك عملية المراجعة المشتركة التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، والتي أحيل تقريرها إلى الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو. إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على تحييد جميع الجماعات المسلحة التي تجنّد الأطفال. وكما تنص الفقرة ٧١ من التقرير الحالي، وإذ نستشهد بحكم المحكمة العسكرية العليا المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي وجد أن أحد كبار ضباط الجيش الوطني مذنب بارتكاب العنف الجنسي وتجنيد الأطفال وقضى بتتريل رتبته، فإننا نؤكد هنا من جديد تصميمنا الراسخ على أن نُقدّم للعدالة جميع الأشخاص المدانين بالضلوع في تجنيد الأطفال، لا سيما المتهمين بارتكاب أنواع الانتهاكات المدرجة في القائمة.

وفيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي، التي تثير عن حق قلق الرأي العام الوطني والدولي، اتخذ فخامة الرئيس جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس الجمهورية، تدابير صارمة للقضاء على هذه الآفة التي تعزى أساساً إلى المجموعات المسلحة المدمجة حديثاً. ورداً على ذلك، اتخذ القائد الأعلى تدابير قوية، ولا سيما من خلال إصدار أمر بعدم التسامح إطلاقاً في هذا المجال، وبنشر محاكم متنقلة في جميع أنحاء البلد لإقامة العدل وإيلاء الأولوية لنظر القضاء بصورة حثيثة في قضايا العنف الجنسي والتي صدرها فيها ما مجموعه ١٣٥ حكما في عام ٢٠١٤، واستهداف كبار ضباط الجيش، وتعيين ممثل خاص مسؤول عن مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

واليوم، بفضل التعاون النشط مع منظومة الأمم المتحدة ككل والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني من خلال تنفيذ الخطة العسكرية لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن مكافحة العنف الجنسي والإشراف عليها، أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما كبيرا في مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يحيط علماً به، وأن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب التطورات الإيجابية التي شهدتها الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بنفسها عمليات لترع السلاح قسرا ضد تلك القوة السلبية في أعقاب انسحاب قوات البعثة. وقد حدث انخفاض كبير في حجم القوات الديمقراطية التي كان قوامها حسب التقديرات الأولية ١٢٠٠ عنصر – وهو رقم أكدته البعثة المشتركة لرؤساء أركان بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك رئيس أركان جمهورية رواندا. وأسفرت الزيادة في قوة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفعالية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن انخفاض كبير في قدرات تلك القوة السلبية. وعلاوة على ذلك، قدّمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تضحيات بشرية ومادية هائلة، مما سمح لنا بتحقيق النتائج التالية. خلال مرحلة الاستسلام الطوعي، في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،

استسلم ٤٣٨ من أفراد القوات الديمقراطية؛ وخلال المرحلة الوسيطة، في الفترة من ٢ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استسلم ١٣ من تلك القوات؛ وخلال مرحلة نزع السلاح القسري، في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، تم تحييد ٤١٥ من أفراد القوات الديمقراطية. وفيما يتعلق بما تبقى من القوات الديمقراطية، ما زال هناك ٣٣٤ من عناصر القوات الديمقراطية يجب أن يتم تحييدهم.

وكما يذكر تقرير الأمين العام، تم تجميع المقاتلين السابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين تم نزع سلاحهم في مواقع محددة جيداً. وبالتالي، يمكن بسهولة التثبت من عددهم. وفي رد في ١١ شباط/فبراير على سؤال لعضو منتخب في اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والتعاون والأمن في البرلمان الرواندي، أكد الفريق أول جيمس كاباريبي، وزير الدفاع الرواندي، أن القوات الديمقراطية لم تعد تشكّل تهديداً عسكرياً لرواندا. وبعبارة أخرى، فحتى السلطات الرواندية تعترف بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في وضع حد للتهديد المتمثل في تلك القوة السلبية.

وتود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تؤكد عزمها الراسخ على مواصلة العمليات ضد جميع القوى السلبية حتى تحييدها بصورة كاملة. ومساندة بعثة الأمم المتحدة و ”قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا“، حيثما تشتد الحاجة إليها، في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة هي موضع تقدير كبير ونحن نتقدم لهما بخالص الشكر.

وتؤكد حكومة بلدي من جديد مناشدتها لمشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في إعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية إلى وطنهم رواندا أو إعادة إدماجهم العاجلة في بلد ثالث خارج منطقة البحيرات الكبرى. وقد تم نزع سلاح هؤلاء المقاتلين وتجميعهم في والونغو، وكايابايونغا، وكيسنغاني. وإلى أن يتم إعادتهم إلى الوطن أو إعادة إدماجهم، ينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في تأمين الحاجات المادية لهم ولأسرهم لتفادي مخاطر الانتكاس بعواقبه لا يمكن التنبؤ بها.

وبخصوص الحالة المحددة لحركة ٢٣ مارس السابقة، والتباطؤ الملحوظ في تنفيذ إعلان نيروبي، نشير إلى أن حركة التمرد هذه هُزمت عسكرياً في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفرّ مقاتلوها إلى رواندا وأوغندا؛ وقد استقبلت رواندا ٧٨٦ منهم وأوغندا حوالي ٦٠٠ ١. وأرسلت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثتين للتحقق من هوياتهم إلى رواندا وأوغندا قبل إعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين المهزومين إلى الوطن. وفي حين ساعدت النتائج على أرض الواقع في الكشف عن وجود ٦٠٠ ١ مقاتل سابق في أوغندا، فإننا لم نلحظ، على النقيض من ذلك، في رواندا سوى ٤٥٣ منهم فقط.

وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٧٥ من تقريره، فإن الافتقار إلى التقدم في تنفيذ إعلاني نيروبي المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ينطوي على مخاطر بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وذلك الفشل يرجع أساساً إلى سوء النية من جانب حركة ٢٣ مارس السابقة. والواقع أن الممثل الرسمي للحركة الذي عُيّن في آلية الرقابة الوطنية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، السيد ريني أباندي، لم يأت قط إلى كينشاسا لشغل منصبه والمشاركة في مختلف الاجتماعات لتقييم تنفيذ خريطة طريق إعلان نيروبي. وظلّت جميع الدعوات له، فضلاً عن نداءات المجتمع الدولي، دون إجابة حتى الآن.

وفي هذا السياق، قاطع السيد رينيه أباندي الاجتماعين اللذين كان من المقرر عقدهما في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ في غوما وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في كينشاسا، واقترح بدلاً من ذلك عقد اجتماع في كامبالا. وفي حضور الممثلين والمبعوثين الخاصين، ضامني الإطار، وعملاً بإعلان نيروبي، تم إرسال

دعوة رسمية له لحضور اجتماعي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في كينشاسا. وقد رفض هذه الدعوة أيضاً.

وقد وضعت آلية الرقابة الوطنية خريطة طريق لمعالجة تقييم الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بموجب إعلان نيروبي. وعُقد العديد من الاجتماعات لتقييم خريطة الطريق بحضور الجهات الضامنة للإطار، والذين أدانوا جميعاً غياب ممثل حركة ٢٣ مارس السابقة، والذي حال دون إحراز أي تقدم يذكر في تنفيذ إعلان نيروبي.

وأشار الفريق العامل – المؤلف من ممثلين من الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة أوغندا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنشأ بناء على طلب من مؤتمر قمة لواندا المعقود في ١٨ أيار/مايو – إلى أن القيادة السياسية والعسكرية للمقاتلين في حركة ٢٣ مارس سابقا ومقرها كامبالا ويرأسها السيدان سلطاني ماكنغا وبيرترون بيسيموا، واصلت التأثير على المقاتلين السابقين بحثهم على رفض الإعادة إلى الوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى ذلك الأساس، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الطرف الوحيد الذي نفذ إعلان نيروبي. من ناحية أخرى، يرفض المقاتلون السابقون في حركة ٢٣ مارس بصورة منهجية الوفاء بالتزاماتهم ويعارضون العودة الطوعية للمقاتلين التابعين لهم، بالرغم من المرونة التي أبداها رئيس الجمهورية باتخاذ قرار بإعادتهم دون شروط لمواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبعد ذلك، بالسماح لهم بإعادة الاندماج داخل المجتمعات المحلية التي يختارها كل فرد بحرية.

ونتفق مع الأمين العام على أنه من الأهمية بمكان لجميع الجهات المعنية الأخرى، لا سيما تلك التي تؤوي المقاتلين السابقين لحركة ٢٣ مارس، ترجمة التزاماتها إلى أفعال وإيجاد حلول سياسية دائمة للعقبات التي تمنع إعادة هؤلاء المقاتلين السابقين إلى الوطن وإعادة إدماجهم داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر في كيغالي بين وزيري الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا تبشر بالخير للمضي بالعملية قدما، سواء فيما يتعلق بإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين يعيشون في رواندا إلى الوطن والقضاء على القوات المتبقية من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الكونغو. ولا تزال حكومة بلدي تعتقد بأنه إذا واصلت قيادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس في عناد رفض الامتثال للأحكام الواردة في إعلان نيروبي، لا بد من تطبيق جزاءات عليها وفقا للقرار الذي اتخذه رؤساء دول البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري، الذين اجتمعوا في نيويورك في ٢٩ أيلول/ سبتمبر في سياق الاجتماع الرفيع المستوى السادس لآلية الإشراف الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونلاحظ اليوم استعادة كبيرة لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وعلى الصعيد العسكري، تعمل بالفعل ثلاثة ألوية للرد السريع بالأفراد الذين تم نشرهم سابقا والمقرر نشرهم ومعدات الفيلق. وأنشئت سلطات إقليمية؛ وتم نشر أفراد الشرطة؛ وتعمل المحاكم والهيئات القضائية مرة أخرى على النحو الواجب؛ وبدأ الأشخاص المشردون داخليا وبعض اللاجئين في العودة إلى ديارهم؛ والجيش موجود في جميع أنحاء البلد لمكافحة الجماعات المسلحة، عند الاقتضاء ومن أجل حماية السكان.

وعلى الصعيد السياسي، ذكرنا معالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي هنا في الأمم المتحدة، وفقا للجدول الانتخابي الذي نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد للانتخابات العامة للمرة الثالثة عقب الانتخابات التي جرت عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. وإن تنظيم تلك الانتخابات، المقرر إجراؤها لدورة عام ٢٠١٥-٢٠١٦، يشكل تغييرا

نهائيا لدوامة العنف وعدم الاستقرار التي اتسمت بها العملية في العقود الأخيرة ويشارك فيها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في ثقافة ديمقراطية دائمة.

وبالنسبة لوزير الخارجية الكونغولي، بالرغم من العديد من القيود المالية واللوجستية التي شابت العملية الانتخابية، تضطلع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بمساعدة الحكومة، بكل ما في وسعها لمواجهة التحدي المتمثل في تنظيم انتخابات تحترم جميع المعايير الدولية من حيث المصداقية والشفافية وتشمل الجميع، كل هذا في أجواء من السلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، واقتناعا من السيد جوزيف كابيلا كابانغ رئيس الجمهورية بأن الحوار ركيزة أساسية للديمقراطية وعنصر من عناصر التماسك الاجتماعي، بذل جهودا كبيرة منذ أيار/مايو لزيادة التواصل مع كافة قطاعات المجتمع الكونغولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، والسلطات التقليدية والدينية، لبدء حوار وطني يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية الجارية. وفي إطار إتاحة الفرصة لكل قطاع من هذه القطاعات للإعراب عن وجهة نظره، سيتيح لنا استعراض جميع الآراء التي أعرب عنها التوصل إلى توافق دائم في الآراء بشأن الانتخابات يجسد حقا إرادة الشعب الكونغولي، وفقا للأحكام ذات الصلة من الدستور.

والحكومة تقدر على النحو الواجب الملاحظات والتوصيات القيمة الواردة في الفقرتين ٧٢ و ٧٣ من التقرير، وتدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى تقديم الدعم الثابت لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية التي تحترم الدستور وحقوق الإنسان والحقوق والحريات السياسية الأساسية.

وفيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة، فقد توقفت المحادثات الرسمية، كما يذكر الأمين العام في الفقرة ٤٢ من تقريره. وما برحت حكومة بلدي تأمل في التوصل إلى نتيجة ناجحة للحوار الاستراتيجي بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة، بناء على توصية الأمين العام منذ آذار/مارس ٢٠١٥، بهدف وضع خطة عمل واستراتيجية لخروج البعثة، لا سيما بعد أن وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على بنودها لأنها تغطي جميع الشواغل الرئيسية للحكومة.

ولن أخوض في التفاصيل المتعلقة بوجهات النظر. وأتفق مع الأمين العام على أن الحوار ينبغي أن يتيح فرصة لإعادة التفكير وتعزيز الشراكات بين الحكومة والأمم المتحدة. إن حكومتي، التي لا تزال ملتزمة بمواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة بروح من الثقة المتبادلة، ترى أنه يجب إعادة النظر في وجود الأمم المتحدة على الأراضي الكونغولية وأنه لا بد من استعراض أفراد وحدات البعثة بشكل تدريجي.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي، الذي هب لمساعدة بلدي في حماية سلامته الإقليمية وسيادته. كما أود أن أكرر ما قاله وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في الإشادة بالتضامن الدولي الذي حظيت به الجمهورية من جانب الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما الدول التي ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة.

إنني أحيي تصميم الشعب الكونغولي – الذي عانى من نير حرب غير مبررة لا داعي لها – بذل التضحيات من أجل الحفاظ على سيادة وسلامة أراضينا الوطنية رغم كل الصعاب. وأشيد أيضا بقوات الدفاع والأمن التابعة لبلدي على الإجراءات المتضافرة في خدمة تحقيق السلام. ويتعين الآن التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع شركائها لكفالة توطيد كافة تلك الإنجازات.

لذلك يجب أن يسفر الحوار الاستراتيجي الجاري مع الأمم المتحدة عن توصية بتخفيض كبير في العنصر العسكري للبعثة. ويتوقع بلدي من مجلس الأمن دعم هذا الطلب المشروع والمسؤول من إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في

إطار الممارسة الكاملة لسيادتها، وهو طلب قد سبق أن حظي بدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعضوية فيها، وهي: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، سأكون مقصراً إذا اختتمت بياني دون الترحيب بالشراكة التي أقيمت بنجاح بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن والإعراب عن تقديري التام لها، بغية عودة الأوضاع الطبيعية إلى بلدي، حتى ينعم شعبي أخيرا بثمار السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.